المملكة أطلقت مبادرة «طريق مكة» في 5 دول لاستقبال ضيوف الرحمن

طلائع حجاج الخارج تصل السعودية لأول مرة منذ 2019

أول رحلة حج تصل الى المدينة المنورة قادمة من إندونيسيا (واس)

عواصم ـ وكالات: استقبلت المملكة العربية السعودية امس طلائع الحجاج الآتين من خارج المملكة، وذلك للمرة الاولى منذ تفشي وباء «كوفيد ـ19» الذي ادى الى حصر أداء المناسك بالمقيمين فيها في العامين الماضيين، في حين تستعد المملكة للسماح لمليون مسلم بأداء الحج هذا العام من داخل المملكة وخارجها، كما أعلنت في ابريل الماضي.

ووصل حجاج من اندونيسيا إلى المدينة المنورة امس لزيارة المسجد النبوي الشريف، قبل أن يتوجهوا إلى مكة المكرمة في الأسابيع القادمة للاستعداد لأداء الحج الشهر المقبل.

وقال وكيل وزارة الحج والعمرة لشؤون الزيارة محمد البيجاوي لقناة «الاخبارية»: «استقبلنا اولى طلائع حجاج بيت الله الحرام لهذا العام من اندونيسيا، وستتعاقب الرحلات من ماليزيا والهند».

وتابع «نسعد باستقبال ضيوف الرحمن من خارج المملكة بعد انقطاع عامين بسبب الجائحة»، مضيفا «نحن سعداء وبكامل جهوزيتنا».

وفي اطار استعدادات المملكة لموسم الحج، أطلقت وزارة الداخلية السعودية مبادرة «طريق مكة» ضمن مبادرات برنامج خدمة ضيوف الرحمن، أحد برامج رؤية السعودية 2030، وذلك للعام الرابع على التوالي في 5 دول (باكستان وماليزيا وإندونيسيا والمغرب وبنغلاديش). وأوضحت الوزارة، وفقا لما أوردته وكالة الأنباء السعودية (واس)، أن مبادرة «طريق مكة» تهدف إلى استقبال ضيوف الرحمن، وإنهاء إجراءاتهم من بلدانهم بسهولة ويسر بدءا من إصدار التأشيرة إلكترونيا وأخذ الخصائص الحيوية، ومرورا بإنهاء إجراءات الجوازات في مطار بلد المغادرة بعد التحقق من توافر الاشتراطات الصحية.

وأضافت الوزارة «كما تهدف إلى ترميز وفرز الأمتعة وفق ترتيبات النقل والسكن في المملكة، وعند وصولهم ينتقلون مباشرة إلى حافلات لإيصالهم إلى مقار إقامتهم في مكة المكرمة والمدينة المنورة بمسارات مخصصة، في حين تتولى الجهات الخدمية إيصال أمتعتهم إلى مساكنهم».

يذكر أن وزارة الداخلية السعودية تنفذ المبادرة بالتعاون مع وزارات «الخارجية والصحة والحج والعمرة» والهيئة العامة للطيران المدني وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، وبرنامج خدمة ضيوف الرحمن، والمديرية العامة للجوازات، وشركة «علم».

وبلغ عدد الحجاج العام 2019 نحو 2,5 مليون حاج، لكن بعد تفشي فيروس كورونا في 2020 سمحت السعودية لألف شخص فقط من داخل المملكة بأداء الفريضة، قبل أن يتم رفع العدد في العام التالي الى 60 ألفا ملقحين بالكامل جرى اختيارهم بواسطة القرعة.

وحددت وزارة الحج ضوابط تنص على أن يكون حج هذا العام «للفئة العمرية أقل من 65 عاما، مع اشتراط استكمال التحصين بالجرعات الأساسية بلقاحات «كوفيد ـ19» المعتمدة في وزارة الصحة السعودية».

واشترطت السلطات على الحجاج من خارج المملكة تقديم نتيجة فحص فيروس كورونا سلبية لعينة أخذت خلال 72 ساعة قبل موعد المغادرة، وشددت على ضرورة التزام الحجاج الإجراءات الاحترازية واتباع التعليمات الوقائية خلال أداء مناسكهم «حفاظا على صحتهم وسلامتهم».

أوروبا تحذّر من تضاؤل فرصة إنقاذ الاتفاق النووي
وخامنئي يتهم «العدو» بتأجيج الاحتجاجات

عواصم ـ وكالات: أعرب مسؤول العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل عن اعتقاده بتراجع فرصة إنقاذ الاتفاق النووي مع إيران.

وفي أعقاب محادثات مع وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان، كتب بوريل على تويتر امس أن «إمكانية التوصل إلى اتفاق والعودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، آخذة في التضاؤل».

في الوقت نفسه، أكد بوريل بقوله: «لكن لايزال بإمكاننا إنجاز الأمر من خلال بذل مجهود إضافي»، وقال إنه كوسيط على استعداد دائم للعمل على التوصل إلى حلول للقضايا الأخيرة العالقة.

في غضون ذلك، اتهم المرشد الأعلى في ايران علي خامنئي من وصفهم بـ«العدو» خصوصا الولايات المتحدة ودول غربية، بمحاولة استغلال احتجاجات في مدن إيرانية «لاستهداف الجمهورية الإسلامية».

وقال خامنئي في خطاب متلفز امس «يعول العدو على الاحتجاجات الشعبية لضرب النظام الإسلامي»، مشيرا الى أن هذا العدو «يأمل في أن يضع الشعب في مواجهة الجمهورية الإسلامية من خلال العمل النفسي، والنشاطات على الانترنت، والمال، وتحريك المرتزقة».

وتابع «سبق للأميركيين والغربيين أن أخطأوا في الحساب بشأن مسائل عدة (...) اليوم أيضا يخطئون الحساب اذا اعتقدوا أنهم قادرون على وضع الأمة الإيرانية في مواجهة الجمهورية الإسلامية». وأتت تصريحات خامنئي خلال خطاب في الذكرى الثالثة والثلاثين لرحيل الخميني، قائد الثورة ومؤسس الجمهورية بعد الاطاحة بنظام الشاه عام 1979.

وألقى خامنئي خطابه عند ضريح الخميني بجنوب طهران، في حضور مسؤولين سياسيين وعسكريين وحشد من الإيرانيين، وذلك للمرة الأولى بعد توقف لعامين بسبب جائحة كوفيد ـ19. وشهدت مناطق عدة من إيران احتجاجات في الآونة الأخيرة، بدأت أوائل مايو الفائت مع تحركات رافضة لارتفاع أسعار مواد غذائية أساسية مثل زيت الطهو واللحوم والبيض، شهدت بعضها مهاجمة متاجر واضرام نيران، وفق ما أفادت وسائل إعلام إيرانية.

وشهد الأسبوع الأخير من الشهر ذاته، انطلاق تحركات ليلية في مدن عدة بعد انهيار مبنى في مدينة آبادان بمحافظة خوزستان.

وتركزت الاحتجاجات الليلية شبه اليومية في هذه المدينة، الا أنها شملت أيضا مدنا أخرى وسط البلاد وغربها، وتخلل بعضها استخدام غاز مسيل للدموع وإطلاق نار تحذيري في الهواء من قبل قوات الأمن، وفق وسائل إعلام إيرانية.

وتخلل التحركات مظاهر حداد وتضامن مع عائلات الضحايا، وهتافات تطالب بمحاسبة المسؤولين عن انهيار المبنى واتهامات بفساد تسبب بالحادث.

وكرر خامنئي امس دعوته الى «معاقبة» المسؤولين عن الحادث.

تونس: احتجاجات على الاستفتاء الدستوري
ومقاطعة واسعة للحوار الوطني

جانب من احتجاج على الاستفتاء الدستوري في تونس (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: وقعت صدامات أمس بين الشرطة ونحو 100 متظاهر احتجوا في تونس العاصمة على الاستفتاء الدستوري الذي يعتزم الرئيس قيس سعيّد تنظيمه في يوليو بعد عام من اجراءاته التي تعتبرها المعارضة «انقلابا». وتجمع العشرات من السياسيين من أحزاب التيار الديموقراطي والحزب الجمهوري وحزب العمال وحزب التيار الديموقراطي وحزب التكتل، قرب مقر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في منطقة البحيرة. ومنعت الشرطة المتظاهرين من الاقتراب من مقر الهيئة التي غيّر سعيّد طريقة اختيار أعضائها وعيّن رئيسها بنفسه، وهو إجراء يعتبرون أن هدفه بسط سيطرته على المؤسسة.

ورفع بعض المشاركين في الاحتجاج لافتات كتب عليها «هيئة الرئيس = هيئة التزوير». وردد المحتجون «حريات حريات دولة البوليس وفاة (انتهت)».

وقال زعيم حزب العمال حمة الهمامي في الوقفة «لن نتوقف عن الاحتجاجات ولن يمنعنا قمع البوليس عن الاستمرار في ذلك».

وقال السياسي عصام الشابي القيادي في الحزب الجمهوري «أول خطوة تفكر فيها الهيئة المنصبة من النظام، هو أن تمنع الأحزاب وتقمع الحريات وتمنعنا من ممارسة حقنا في الاحتجاج ضدها، هذا دليل أن تونس دخلت مسار تزوير إرادة الناخبين ومناخ لا تتوافر فيه الحريات».

يأتي ذلك بالتزامن مع انطلاق أولى جلسات الحوار الوطني باشراف رئيس الهيئة الوطنية من أجل جمهورية جديدة الصادق بلعيد امس.

وأعلن رئيس اللجنة الاستشارية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية إبراهيم بودربالة، توجيه الدعوات إلى عدد من المنظمات الوطنية وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل وإلى الأحزاب الداعمة لإجراءات 25 يوليو إلى جانب دعوة عدد من الشخصيات الوطنية المستقلة، للحضور في أول اجتماع للجنة امس، ومباشرة الحوار الوطني. لكن هذه الدعوة قوبلت برفض عدد من الأحزاب التي ترى أن هذا الحوار «شكلي وأحادي ونتائجه معدّة مسبقا»، على غرار حزب «آفاق تونس» الذي أعلن عدم مشاركته، وقال في بيان إن «هذا الحوار استشاري، صوري و شكلي يفتقد إلى الحدّ الأدنى من المصداقية والشرعية».

وفي وقت سابق، أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر المنظمات النقابية في تونس وأهمها، رفضه المشاركة في الحوار الوطني الذي اقترحه الرئيس قيس سعيد من أجل «جمهورية جديدة»، معتبرا أنه «شكلي» ويقصي القوى المدنية.

وأعلن عمداء وعميدات كليات الحقوق والعلوم القانونية التونسية، كذلك، اعتذارهم عن المشاركة في اللجنة التي شكلها سعيد لصياغة دستور من أجل «جمهورية جديدة»، حفاظا على حياد المؤسسة الجامعية وعدم الزجّ بها في المشاريع السياسية.

أوكرانيا تُعلن مقتل أربعة متطوعين عسكريين أجانب وتؤكد صدّ القوات الروسية في سيفيرودونتسك

كييف تضع 3 شروط للتفاوض مع موسكو
وتنتقد دعوات ماكرون إلى «عدم إذلال روسيا»

مبان سكنية تضررت من جراء القصف على خاركيف (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: وضعت أوكرانيا 3 شروط منها إجبار القوات الروسية على التراجع إلى أبعد نقطة ممكنة صوب الحدود الأوكرانية، قبل الانخراط في أي محادثات سلام مع موسكو. وأدلى ميخائيلو بودوليـاك مستشار الرئيس الأوكراني بهذا التصريح ردا على سؤال عن عرض وساطة في المحادثات بين كييف وموسكو من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لإنهاء الحرب.

وقال بودولياك للتلفزيون «إلى أن نتلقى الأسلحة بكامل الكمية (المطلوبة) وإلى أن نعزز مواقعنا، وإلى أن ندفعهم (القوات الروسية) إلى أبعد نقطة ممكنة صوب الحدود الأوكرانية لن يكون من المجدي إجراء مفاوضات».

وكان المفاوض الأوكراني ديڤيد أراخامية قال إن بلاده ترغب في تعزيز مواقعها على الأرض بمساعدة شحنات الأسلحة الجديدة التي تسلمتها من الغرب قبل استئناف محادثات السلام مع روسيا.

وفي تصريحات للتلفزيون الوطني أول من أمس، قال أراخامية «قواتنا المسلحة جاهزة لاستخدام (الأسلحة الجديدة).. ومن ثم أعتقد أنه يمكننا بدء جولة جديدة من المحادثات من موقف قوي».

وكان ماكرون دعا للحفاظ على نافذة حوار مع الرئيس الروسي ڤلاديمير بوتين، وناشد الغرب عدم إهانة روسيا ليكون بإمكانه الإبقاء على الأبواب مفتوحة للتوصل إلى حل عبر الديبلوماسية. وهذا ما اثار غضب كييف، حيث انتقد وزير الخارجية الاوكراني دميترو كوليبا دعوات الرئيس الفرنسي الى «عدم إذلال روسيا»، معتبرا أن هذا الموقف يؤدي الى «إذلال فرنسا». وكتب كوليبا على تويتر أن «الدعوات الى تجنب إذلال روسيا تؤدي فقط الى إذلال فرنسا او أي بلد آخر. لأن روسيا هي التي تذل نفسها. من الأفضل أن تركز جميعا على كيفية إعادة روسيا الى مكانها. من شأن ذلك أن يجلب السلام وينقذ الأرواح». وقال ماكرون في مقابلة مع الصحافة الفرنسية الإقليمية نشرت أمس «اعتقد، وقد قلت له ذلك، أنه ارتكب خطأ تاريخيا وأساسيا بحق شعبه وبحق نفسه وبحق التاريخ».

وردا على سؤاله عن إمكان زيارته كييف على غرار العديد من نظرائه الأوروبيين، أجاب «حاليا لا أستبعد أي شيء».

إلى ذلك، حذرت أوكرانيا من أن الطرق البديلة لتصدير الحبوب لن تكون كافية لتجنب حدوث أزمة غذاء عالمية، حيث تواصل روسيا حصارها لموانئ البلاد على البحر الأسود.

وقال وزير البنية التحتية الأوكراني أولكسندر كوبراكوف في تصريحات لصحيفة «فاينانشيال تايمز» البريطانية إن الطرق البديلة لتصدير الحبوب من البلاد لن تكفي لتحل محل موانئ البحر الأسود التي تحاصرها روسيا، محذرا من نقص حاد في الغذاء العالمي، وأضاف «لن تغطي كل أنشطتنا مما يمكننا القيام به عبر موانئ البحر الأسود».

ميدانيا، أعلنت أوكرانيا أمس مقتل أربعة متطوعين عسكريين أجانب يقاتلون القوات الروسية بعدما أثار غزو هذا البلد موجة من التضامن في دول العالم.

وأعلن «الفيلق الدولي للدفاع عن أوكرانيا»، وهي كتيبة رسمية من المتطوعين، مصرع الرجال الأربعة وهم من ألمانيا وهولندا واستراليا وفرنسا لكن من دون تحديد ظروف الوفاة.

وكانت وزارة الدفاع الروسية اعلنت أمس تدمير مركز لتدريب الجنود الأوكرانيين في مقاطعة سومي بشمال أوكرانيا بصواريخ عالية الدقة، وأوضح المتحدث باسم الدفاع الروسية إيجور كوناشينكوف «أن هذا المركز كان يستخدم لتدريب العسكريين الأوكرانيين على استخدام مدافع هاوتزر ملم أمريكية الصنع». وأضاف كوناشينكوف أنه «نتيجة لهجوم صاروخي، تم تدمير نقطة تمركز للمرتزقة الأجانب في مقاطعة أوديسا بجنوب أوكرانيا، كما تم استهداف 27 منطقة تجمع للقوات والمعدات العسكرية الأوكرانية، إضافة إلى موقعين للقيادة، و6 مستودعات للصواريخ والمدفعية والذخيرة والوقود في دونيتسك ولوغانسك».

وكانت القوات الاوكرانية أكدت أنها أجبرت القوات الروسية على التراجع في سيفيرودونتسك كبرى مدن دونباس، حيث تركز موسكو هجومها على أمل السيطرة الكاملة على هذه المنطقة.

وقالت الرئاسة الأوكرانية إن قتالا ضاريا كان يدور في وسط المدينة أول من أمس، وأوضحت أن «الغزاة الروس يواصلون قصف البنية التحتية المدنية والجيش الأوكراني في مناطق سيفيرودونتسك وبوريفسكي وليسيتشانسك».

لكن القوات الروسية ما زالت عاجزة عن السيطرة بالكامل على هذه المدينة، بحسب كييف.

وأعلن حاكم منطقة لوغانسك سيرغي غاياداي أن الجنود الروس أجبروا على التراجع، وقال «لم يستولوا عليها بالكامل. كنا نشهد وضعا صعبا بعد استيلائهم على حوالي 70٪ (من المدينة) وتم صدهم الآن بنسبة 20٪» على الرغم من كثافة القصف.

ماكرون يواجه منافسة شديدة من اليسار في الانتخابات التشريعية

باريس ـ أ.ف.پ: قبل حوالى أسبوع من الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية الفرنسية، يواجه حزب الرئيس إيمانويل ماكرون وحلفاؤه الوسطيون منافسة شديدة من ائتلاف يساري تتصاعد حظوظه.

وفي ظل حملة انتخابية باهتة لا تثير تعبئة بين الفرنسيين بحسب استطلاعات الرأي، يخوض هذا الائتلاف من الأحزاب اليسارية بقيادة جان لوك ميلانشون معركة شرسة على أمل أن يصبح قوة المعارضة الأولى في البلد.

وأشارت استطلاعات للرأي صدرت نتائجها مؤخرا إلى تراجع في التأييد لائتلاف «معا!» بزعامة ماكرون، فأظهرت أنه سيتصدر فعلا نتائج الانتخابات التشريعية في 12 و13 يونيو ولكن من دون أن يكون واثقا بالاحتفاظ بالغالبية المطلقة في الجمعية الوطنية المقبلة التي تضم 289 مقعدا. وأظهر تحقيق أجراه معهدا «إيفوب» و«فيدوسيال» أن «معا!» سيحصل على 25 مقعدا إلى 310 مقاعد مقابل 10 إلى 205 لائتلاف «نوبيس» الذي يضم الاشتراكيين والشيوعيين والخضر وحزب ميلانشون «فرنسا المتمردة».

وأعلن ميلانشون امس الاول عبر إذاعة «فرانس إنفو»: «إننا في موقع جيد للانتصار»، وهو يسعى لتحويل الانتخابات التشريعية إلى ما يشبه «دورة ثالثة» للانتخابات الرئاسية.

وحل ميلانشون (70 عاما) في المرتبة الثالثة في الانتخابات الرئاسية في 24 أبريل الماضي على رأس اليسار الراديكالي الفرنسي.

أما في معسكر الغالبية الرئاسية، فأعلنت النائبة أورور بيرجيه أنه يتم النظر «بجدية» إلى صعود الائتلاف اليساري.

من جهته، أكد الوزير المكلف العلاقات مع البرلمان أوليفييه فيران أنه إذا لم يكن البرلمان «متوافقا مع البرنامج الذي انتخب الرئيس على أساسه، فسيشكل ذلك زعزعة كبرى للسياسة في بلدنا مدى السنوات المقبلة».

إلا أن استطلاعا للرأي أجراه معهد BVA أظهر أن 35٪ من الفرنسيين فقط يريدون أن يحصل ماكرون على غالبية في الجمعية الوطنية.

وبعد شهر ونصف شهر من إعادة انتخابه بفارق مريح في 24 أبريل بمواجهة مرشحة اليمين المتطرف مارين لوبن، لا يحظى ماكرون بأي مهلة سماح ويبقى بعيدا عن الاندفاعة الاعتيادية لغالبية تخوض حملة انتخابية.

وعلى الرغم من انتقاله إلى بروكسل للمشاركة في قمة أوروبية، ثم إلى غرب فرنسا الثلاثاء وبعدها إلى مرسيليا بجنوب البلاد الخميس، تتهم المعارضة الرئيس بالمماطلة لا بل بـ «الجمود».

وتصدر هذه الاتهامات في وقت يعبر الفرنسيون عن قلق متزايد في استطلاعات الرأي إزاء تباطؤ الاقتصاد الفرنسي وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة نتيجة الهجوم الروسي على أوكرانيا.

اتهام مساعد لترامب بعرقلة تحقيق
الكونغرس في اقتحام «الكابيتول»

واشنطن ـ وكالات: اتهم بيتر نافارو المستشار الاقتصادي السابق والحليف المقرب من دونالد ترامب بـ«عرقلة تحقيق الكونغرس» في الهجوم على مبنى الكابيتول في 6 يناير 2021، حسبما أعلنت وزارة العدل الأميركية.

واتهم نافارو (72 عاما) لأنه رفض الإدلاء بشهادته أو تقديم وثائق إلى لجنة مجلس النواب التي تحقق في اقتحام الآلاف من أنصار دونالد ترامب مقر الكونغرس الأميركي، في محاولة لمنع التصديق على فوز جو بايدن الرئاسي. وذكرت المحكمة الفيدرالية في واشنطن أن المستشار السابق أوقف وسيمثل أمام قاض.

وأكد رئيس التحقيق البرلماني، الديموقراطي بيني طومسون، أن بيتر نافارو «لم يخف دوره في المحاولات التي هدفت إلى قلب نتائج انتخابات 2020، بل تحدث عن دعم الرئيس السابق لهذه المشاريع».

ووفق ما يسمى بلجنة «6 يناير»، عمل نافارو أيضا مع ستيف بانون المستشار السياسي السابق لدونالد ترامب، من أجل «تأخير مصادقة الكونغرس» وتغيير نتائج الانتخابات.

وكان بانون أول مساعد لدونالد ترامب يتهم بـ«عرقلة» التحقيق البرلماني.

وتريد لجنة التحقيق التي استمعت إلى مئات الشهود استكمال عملها قبل الانتخابات التشريعية النصفية في نوفمبر المقبل بأي ثمن، فإذا فقد الديموقراطيون السيطرة على مجلس النواب فقد يحل الجمهوريون اللجنة.

وتخطط اللجنة لعقد جلسات استماع عامة ابتداء من الأسبوع المقبل.

ويواجه نافارو في حالة إدانته عقوبة السجن لمدة تتراوح بين 30 يوما و12 شهرا، وغرامة تصل إلى 100 ألف دولار.

ورفع نافارو مؤخرا دعوى قضائية ضد لجنة التحقيق أمام محكمة اتحادية في واشنطن، معتبرا أن تحقيقها غير قانوني ولا تملك صلاحية لاستدعائه، لكن قاضيا وجد مشاكل إجرائية في الدعوى وأمر نافارو برفعها مجددا.

ورغم توصيات النواب، فإن وزارة العدل لم توجه أي اتهام لكبير موظفي البيت الأبيض السابق مارك ميدوز، والمستشار السابق المقرب من ترامب دان سكافينو، علما أن الرجلين رفضا كذلك التعاون مع تحقيق الكونغرس.